العكام لـ«الوطن»: تشديد العقوبات ليس كافياً ولابد أيضاً من معالجات اقتصادية

سكر لـ«الوطن»: خمسون متهماً سيعرضون اليوم على القضاء في دمشق بتهمة الصيرفة من دون ترخيص والتعامل بغير الليرة

محمد منار حميجو

كشف قاضي التحقيق المالي الأول في دمشق فؤاد سكر أنه سوف يعرض اليوم أكثر من خمسين شخصاً على دائرة التحقيق المالي وذلك أمام قاضي التحقيق المالي الأول والثاني بتهمة التعامل بغير الليرة السورية والحوالات غير المشروعة وممارسة مهنة الصيرفة من دون ترخيص تم القبض عليهم خلال الأيام الثلاثة الماضية.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح سكر أن الضابطة العدلية المصرفية التابعة لمصرف سورية المركزي بالإضافة إلى مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وكذلك فروع الأمن الجنائي في دمشق وريفها تكرس جهدها لضبط الأشخاص الذين يرتكبون مخالفات مالية والممثلة بأعمال الصيرفة غير المرخصة وبالتعامل بغير الليرة السورية كوسيلة للمدفوعات التجارية إضافة إلى نقل وتحويل العملات بين سورية والخارج دون ترخيص.

واعتبر سكر أن الجهود التي تبذلها هذه الضابطة العدلية في تنظيم الضبوط تساهم في الحد في ارتكاب تلك الجرائم وبالتالي هذا يؤدي بشكل أو بآخر لدعم قيمة

الليرة السورية مقابل الدولار، مشيراً إلى حزمة الإجراءات التي يتخذها «المركزي» لإعادة التوازن إلى الليرة السورية وهذا ما ظهر واضحاً خلال الأيام الثلاثة الماضية وانخفاض قيمة الدولار أمام الليرة بشكل ملحوظ.

من جهته رأى أستاذ القانون العام في كلية الحقوق بجامعة دمشق وعضو مجلس الشعب محمد خير العكام أن ضبط المضاربين والمتعاملين بغير الليرة السورية من أحد الأسباب التي تؤدي إلى تحسن قيمة الليرة السورية أمام الدولار ولكن هناك حاجة إلى الكثير من الأسباب للأخذ بها أيضاً حتى يكون هناك تحسن لقيمة الليرة.

وفي تصريح لـ«الوطن» رأى العكام أن هناك مشكلة يجب العمل على معالجتها وهو أن كل شيء أصبح يقيم بالدولار وبالتالي فإن الاقتصاد السوري أصبح مدولاراً، مشيراً إلى أن المعالجة ليست فقط بملاحقة المضاربين والمتعاملين بغير الليرة السورية بل أيضاً لابد من معالجات ذات بعد اقتصادي.

العكام أشار إلى أن القانون ٥٤ الصادر في عام ٢٠١٤ منع التعامل بغير العملة السورية ومن ثم تم تشديد العقوبات التي ينص عليها هذا القانون بموجب المرسومين ٣ و٤٩ الصادرين في عام ٢٠٢٠ والذين حولا العقوبات إلى جنائية الوصف، مضيفاً: إلا أنه مع ذلك لم يؤد ذلك إلى تقليل التعامل بغير الليرة السورية وهذا يعني أن تشديد العقوبات كان ضرورياً ولكنه غير كاف وهذا يحتاج إلى معالجات ذات بنية اقتصادية.

واعتبر العكام أن سعر صرف الدولار في سورية يتبع الأحوال السياسية، بمعنى أن ارتفاع سعر صرف الدولار خلال الأشهر الثلاثة الماضية مرتبط بالأوضاع السياسية في المنطقة والعالم وليس في سورية فقط، إضافة إلى ذلك فإن هناك حملة ممنهجة لضرب الليرة السورية.

واعتقد العكام أن ارتفاع سعر صرف الدولار خلال الأشهر الماضية لا يرتبط فقط بالمضاربين بل أيضاً هناك تضخيم إعلامي وصفحات تدار من خارج سورية لضرب الليرة السورية، مؤكداً أن هذه أيضاً بحاجة إلى معالجة.

مطالبات بتقنين يومي بدل الساعي في حمص

مدير الكهرباء لـ«الوطن»: جديرٌ بالدراسة وستتم تجربته على أحد الخطوط إذا كان سيحسن الواقع

حمص ــ نبال إبراهيم

ترد «الوطن» شكاوى بشكل يومي تقريباً من أهالي مدينة حمص تتحدث بمجملها عن تردي الواقع الكهربائي بالمدينة منذ دخول فصل الشتاء نتيجة كثرة الأعطال وتكرارها والانقطاع الطويل للتيار الكهربائي قد يصل لأيام متتالية، إضافة لفصل الكهرباء عن المنازل بعد دقائق من إيصال التيار وحدوث أعطال جديدة.

وأشار بعض المشتكين إلى عدم تطبيق برنامج التقنين الكهربائي في المحافظة بشكل جيد أو عادل فهناك خطوط تعفى من التقنين لعدة ساعات على حساب خطوط أخرى على حد «قولهم».

واقترح العديد من المواطنين أن يتم العمل على إلغاء برنامج التقنين الساعي المطبق حالياً الذي يعتمد على نحو ٦ ساعات فصل وما بين نصف ساعة إلى ساعة وصل وتطبيق برنامج تقنين يومي أو نصف يومي بحيث يتم زيادة ساعات الفصل في كل يوم على سبيل المثال إلى نحو ٢٠ ساعة وبالمقابل يتم إيصال التيار الكهربائي لمدة ٣ أو ٤ ساعات متتالية يومياً أو نصف يومي بما يعادل ساعتي وصل مقابل ١٢ساعة فصل بحيث يمكنهم من الاستفادة من الكهرباء بكل الاستخدامات المنزلية وإنجازها من دون انقطاع متكرر قد يتسبب بعطل يحتاج لأيام لإصلاحه وبالتالي غياب الكهرباء عنهم لأيام نتيجة ذلك.

من جهته بيّن مدير عام شركة كهرباء حمص محمود حديد لـ«الوطن» أن هناك احتياجات كبيرة للشبكة الكهربائية المغذية في المدينة، وهي بشكل عام ضعيفة وليست مثالية فنياً لكونها شبكة باتت قائمة على أمراس الألمنيوم بنسبة ٩٠ بالمئة من أطوال شبكات التوتر المنخفض الهوائية.

وأوضح أن الأعطال التي تحدث نوعان إما على مراكز التحويل نتيجة الحمولات الزائدة والقصيرة نتيجة الاعتماد على الكهرباء بكل الاستخدامات المنزلية من طبخ وتدفئة وتسخين المياه وغيرها، أو أعطال تحدث على الشبكة الكهربائية لكون كثافة وناقلية أمراس الألمنيوم ومتانتها أقل من النحاس وهذا ما يتسبب بحدوث

تدلٍّ وقطع الأمراس وحدوث الأعطال وتكررها نتيجة الحمولات المضاعفة.

وأشار حديد إلى أن أغلبية الأعطال تكون متكررة في الأماكن نفسها التي يوجد فيها ضعف شبكة أو مراكز تحويل، مؤكداً حدوث نحو ٣٠٠ عطل يومياً يتم إصلاحها والسيطرة عليها خلال مدة لا تتجاوز ٢٤ ساعة، لافتاً إلى أنه وبهدف إدارة الأعطال تم إنشاء خلايا طوارئ في كل مراكز الطوارئ الخمسة المنتشرة بالمدينة مؤلفة من مدير مركزي بالشركة ومهندسين وفنيين مهمتها إدارة الأعطال على مدار الساعة وفق ورديات دورية في كل مركز.

ولفت إلى أنه تم وضع خطة إسعافية استعداداً لقدوم فصل الشتاء للتخفيف من كثرة الأعطال والانقطاعات المتكررة والمتواصلة التي قد تحدث وتستمر لما يزيد على ٢٤ ساعة في بعض الأحيان والحد منها ما أمكن، مبيناً أنه تم إنجاز صيانة ٧١ مركزاً تحويلاً وتركيب وإضافة ١٢ مركزاً تحويلاً جديداً وتمت إعادة تأهيل وصيانة نحو ١٢ كم من الخطوط الأرضية المنخفضة وإنشاء ودعم مصادر جديدة بحدود ٢٠ كم من الخطوط الهوائية، بالإضافة إلى استبدال ورفع استطاعة ٢٥ مركزاً تحويلاً هوائياً و٢٠ مركزاً تحويلاً أرضياً، واستبدال وإنشاء خطوط توتر متوسط أرضية جديدة للتخفيف عن المخارج القائمة بحدود ١٥ كم وخطوط متوسط هوائية ما بين ١٥ إلى ١٨ كم.. وأكد أن هذه الإجراءات عملت على تحسين الواقع الكهربائي والحد من الأعطال في المواقع التي تم إنجازها، مشيراً إلى أن مراكز التحويل الموجودة في مدينة حمص هي بواقع ما بين ٤٨٥ إلى ٥٠٠ مركز تحويل ومن خلال الدراسة الأولية لتلك المراكز تبين أنه بحاجة إلى إضافة ما بين ٣٨ إلى ٤٠ مركزاً تحويلاً كافل تقدير بشكل إسعافي لدعم المراكز الموجودة حالياً ليصبح بالإمكان السيطرة على الشبكة الكهربائية ويتم تزويد المواطنين بالإمكانيات المتوافرة والمتاحة، بالإضافة إلى الحاجة إلى إجراء إعادة صيانة ٩٢ مركزاً تحويلاً مع متممات. وتمت إضافة ١٢ مركزاً تحويلاً جديداً فقط من أصل ٣٨ مركزاً وبقي ٢٦ مركزاً غير متوفر ولو كانت تلك المراكز متاحة وبالإمكان إضافتها لكان الواقع الكهربائي أفضل بكثير من الواقع الحالي وساهمت في تحسين الواقع الكهربائي والتخفيف من الأعطال وزمن استمراريتها.

وأشار إلى أن الكميات المخصصة من الكهرباء لمحافظة حمص ليست ثابتة وتتراوح ما بين ١٠٠ إلى ١٢٠ ميغا واط بشكل وسطي، وهذه الكمية لا تكفي سوى لبرنامج التقنين المطبق حالياً ما بين ٣٠ إلى ٤٥ دقيقة وصل مقابل ٥ إلى ٥. ٥ ساعات فصل.

وحول مقترحات ومطالبات المواطنين بتطبيق التقنين اليومي أو نصف يومي، قال حديد: إن هذا الأمر جدير بالدراسة والأخذ بعين الاعتبار وسيتم إعداد دراسة جدية له بمختلف ايجابياته وسلبياته، وفي حال كان ذلك سيؤدي إلى تحسين الواقع الكهربائي وكانت الإيجابيات أكثر من السلبيات ودراسة الإمكانيات المتاحة للشركة ومدى إمكانياتها من السيطرة على الأعطال حينها، سيتم إعداد مذكرة إلى المؤسسة العامة واقتراح تطبيقه وإجراء تجربة على إحدى المناطق أو الخطوط لمعرفة ردة الفعل أو جدواه أو مدى قبوله، ولاسيما أن هذا الأمر سيخفف من كثرة الأعطال وضغط إصلاحها.

وحول الشكاوى التي تتحدث عن وجود خطوط معفاة أو عدم عدالة التقنين بالمحافظة، أشار حديد إلى أن الكميات التي تصل إلى المحافظة من الكهرباء تقوم الشركة بتوزيعها بين مختلف أنحاء المحافظة وفق برنامج التقنين المطبق بعدالة، مؤكداً أنه لا يوجد أي خط معفى من التقنين بشكل كامل في كل أنحاء المحافظة (مدينة وريفاً)، إلا أن هناك بعض الحالات والظروف الاستثنائية والإنسانية قد تستدعي وتستوجب تلبيتها بإعفاء أحد الخطوط لفترات محددة وقصيرة بحيث يتم تأمين التغذية الكهربائية لها لعدة ساعات لا أكثر وذلك لمواضيع مهمة تتعلق بالمياه والمشافي والأفران.

ستنعكس إيجاباً على توافر المادة وعلى تخفيض مدة وصول رسائل التعبئة

زيادة مخصصات المحافظات من المحروقات مع بداية الأسبوع القادم

محمود الصالح
عبير سمير محمود

كشفت مصادر خاصة لـ«الوطن» عن انفراجات مرتقبة في المشتقات النفطية الواردة للمحافظات مطلع الأسبوع القادم.

وبين مصدر مسؤول في محافظة حلب زيادة في طلبات المازوت والبنزين المخصص لمحافظة حلب والتي كانت ١٣ طلب مازوت وأصبحت ١٦ طلباً يومياً، والبنزين ١٣.٥ طلباً يومياً والتي كانت ١١ طلباً فيما قبل.

ونوه المصدر بأن الزيادة ستنعكس إيجاباً على توافر المادة وعلى تخفيض مدة وصول رسائل التعبئة، موضحاً بأنه يتم الآن التركيز على زيادة كميات توزيع مازوت التدفئة التي استؤنفت في الشهر الماضي وبلغت نسبة التوزيع حتى الآن ٣٥ بالمئة. أما بالنسبة للمازوت الزراعي فقد تم تخصيص ٣٩ طلباً شهرياً منها ٣٥ طلباً بسعر الكلفة و١٤ طلباً بالسعر المدعوم.

مدير الزراعة والإصلاح الزراعي في حلب رضوان حرصوني أوضح لـ«الوطن» أنه تم حتى الآن توزيع ١.٨ مليون لتر

مازوت زراعي على الفلاحين، حيث تم تقسيم المستحقات إلى ٣ دفعات الأولى ٢٠ ليتراً للهكتار ووزعت بشكل كامل والثانية ٢٠ ليتراً للهكتار وزع منها ٥٠ بالمئة من مجموع الفلاحين ويبقى للدفعة الثالثة ١٠ ليترات لكل هكتار توزع فيما بعد.

وفي الغضون أشارت المصادر إلى زيادة مخصصات محافظة اللاذقية من البنزين من ٧ طلبات إلى ١٠ طلبات ونصف الطلب بدءاً من يوم السبت القادم، ما سينعكس إيجاباً على ورود رسائل التعبئة للمواطنين وانخفاض المدة بشكل عام.

وشهدت اللاذقية أزمة محروقات يعاني خلالها معظم المواطنين صعوبة في الحصول على المشتقات النفطية المدعومة، ما تسبب بارتفاع كبير في أسعار البنزين والمازوت بالسوق السوداء.

وذكر مواطنون أن هناك استغلالاً كبيراً في عمليات الاتجار بالمحروقات خاصة مازوت التدفئة الذي وصل سعر الغالون سعة ٢٠ ليتراً إلى أكثر من ٢٠٠ ألف ليرة في السوق السوداء مع اشتداد البرودة ودخول أربعينية الشتاء.

على حين تبقى مادة البنزين عصية على رسائل أصحاب السيارات الذين ينتظرون الرسائل الخاصة بعمليات التعبئة منذ أكثر من ٢٥ يوماً ليركن أغلب المواطنين سياراتهم من دون وجود البديل في ظل ارتفاع سعر التنكة لأكثر من ٣٠٠ ألف ليرة في السوق السوداء.

وفي السياق، أكد عضو المكتب التنفيذي في محافظة اللاذقية معلي إبراهيم لـ«الوطن» أن هناك وعوداً بزيادة عدد طلبات البنزين والمازوت اعتباراً من الأسبوع المقبل، سواء بطلبات البنزين أم المازوت ومازوت التدفئة.

وأشار عضو المكتب التنفيذي إلى التحسن التدريجي بتوزيع المحروقات خلال الفترة القادمة وفقاً للوعود من الجهات المعنية.

لماذا حُرمت جرّارات طرطوس الزراعية من المازوت؟

طرطوس - هيثم يحيى محمد

وصلت إلى «الوطن» شكوى من عدد من أصحاب الجرارات الزراعية حول حرمانهم من المازوت الزراعي المتعلق بحراثة الأراضي جاء فيها: نحن أصحاب الجرارات الزراعية ولدينا بطاقات محروقات خاصة بجراراتنا نعرض لكم ما يلي: لقد أصبحت البطاقة من دون فائدة حيث لم يتم تزويدنا بمستحقاتنا من المحروقات منذ أشهر عديدة.. وهنا نتساءل: أين دعم القطاع الزراعي خاصة أننا لم نتمكن من استخدام الجرارات بموسم حراثة الأرض وزراعة القمح، علماً أن أجرة الساعة الواحدة وصلت لأكثر من ٥٠ ألف ليرة...؟

وأضافوا: الروابط الفلاحية واتحاد فلاحي طرطوس لم يتخذا أي إجراءات حيال ذلك رغم مطالبتنا الحثيثة لهما حيث كان الرد أن آلية التوزيع سوف تتغير وتصبح وفق الحيازة العقارية ولكن من دون تنفيذ ونحن ما زلنا ننتظر.. يرجى إيصال شكوانا للمعنيين عن طريق منبركم الحر.

فرع محروقات طرطوس رد بالقول: في السابق كان يتم توزيع المازوت الزراعي للمعدات والآليات الزراعية بموجب البطاقة الذكية التي أصدرتها محافظة طرطوس للجرارات الزراعية والعزاقات ومحركات الري ثم تم تعديل الآلية للتوزيع بموجب مذكرة وزير الزراعة المعتمدة من رئاسة مجلس الوزراء حيث أصبح توزيع المازوت الزراعي الخاص بالحراثة وفقاً للحيازة الزراعية للمزارع وحسب كل موسم زراعي (قمح–بطاطا٠٠٠٠٠) إذ ترد جداول من مديرية الزراعة تتضمن اسم الفلاح ومساحة الحيازة الزراعية حسب نوع الزراعة ضمن موسمها وتخصص كل منطقة بطلبات من المازوت الزراعي توزع على الفلاحين بموجب القوائم المرسلة من مديرية الزراعة، ووفق هذه الآليات الجديدة فإن المازوت الذي يسجل للقطاع الزراعي أصبح غير مؤتمت ويعتمد توزيعه بموجب محاضر تنفيذ فقط.

ورداً على سؤال «الوطن» هل يعني أنه بموجب الآلية الجديدة يتم إعطاء مازوت زراعي للآليات المذكورة (الجرارات)؟ أجاب مدير فرع المحروقات: نعم، لكن وفق الجداول وليس على نظام البطاقة حسب الحيازة الزراعية وطبعاً فقط المازوت الخاص بالحراثة الشتوية وفق جداول نرد من مديرية الزراعة رغم أن محافظة طرطوس قطعت شوطاً كبيراً بالأتمتة ومن خلال هذه الآلية ووفق ما جاء بكتاب وزير الزراعة توجد تسعيرة لحراثة الدونم.

الشاكون ورداً على إجابة الفرع قالوا: سألنا مهندساً زراعياً بالوحدة الإرشادية عن موضوع المازوت الزراعي وتغيير الآلية بالتوزيع فأكد لنا أنه لم تصل لهم أي تعليمات بهذا الخصوص متسائلين إن كانت هذه الطريقة ستنجح؟ وكيف سيتم تسليم المازوت في قرية الملكية فيها على الشيوع؟ أصحاب الملكيات الزراعية الكبيرة هم أغنياء ولا يزرعون أو يحرثون... ولكن بموجب هذه الآلية سيحصلون على المازوت ونحن نزرع أراضيهم وندفع تكاليف ذلك وهم يأخذون المازوت المدعوم، هناك الكثير من اللغط بالموضوع ويحتاج إلى معالجة فالجدول تنظم لمالكي الأرض وليس لصاحب الجرار أو المزارع الفعلي وهنا المشكلة والكمية المقترحة هي ٣ ليترات لكل دونم تعطى للمزارع صاحب العقار وليس لصاحب الجرار.

زيادة كميات المازوت المخصصة للأغراض الزراعية

٥٧ بالمئة نسبة توزيع مازوت التدفئة في السويداء

السويداء –عبير صيموعة

سجلت نسبة توزيع مادة المازوت للزراعة ما نسبته ٣٥ بالمئة من مخصصات زراعة المحاصيل الحقلية من القمح والشعير مع زيادة الكميات المخصصة للقطاع الزراعي خلال الأيام القليلة الماضية سعياً لتنفيذ خطة زراعتها بالضرورة ووصلت الكميات الموزعة حتى تاريخه إلى ٣٠٠ ألف ليتر تقريباً منذ بداية الموسم من أصل مليون و٢٠٠ ألف ليتر تقريباً.

رئيس اتحاد الفلاحين في السويداء سمير البعيني أكد لـ«الوطن» زيادة الكميات التي تم تخصيصها للأغراض الزراعية في المحافظة لزوم زراعة محصولي القمح والشعير حيث تم تخصيص القطاع الزراعي بواقع ٤ صهاريج أسبوعياً.

وبيّن البعيني أنه تجاوزت الكميات الموزعة منذ بداية الموسم وحتى تاريخه ٣٠٠ ألف ليتر بواقع ليتر لكل دونم زراعي والعمل جار على توزيع باقي الكميات خلال الشهر الحالي وحسب الكميات الموردة للمحافظة من المادة على أن يتم توزيع باقي المخصصات بعد ثبوت قيام المزارعين بزراعة أراضيهم ضمن الكميات الموردة مشيراً إلى أن نقص الكميات الموردة كان أحد الأسباب في التأخير بحصول المزارعين على مخصصاتهم ليأتي تأخر بعض المزارعين في تقديم التنظيم الزراعي من أحد الأسباب في عدم الحصول على المادة.

في سياق آخر ومع وجود معاناة حقيقية لجميع الأهالي في تأمين مصدر دفء لأسرهم في ظل شح مادة المازوت المورد إلى المحافظة مع افتقاد أي وسيلة أخرى للتدفئة سواء من الكهرباء أم الغاز أو الحطب الذي سجل أسعاراً فلكية بعد وصول سعر الطن الواحد إلى مليون و٤٠٠ ألف خاصة، ومع تخوف الأهالي من نقص مازوت التدفئة في المدارس وخاصة مدارس الحلقة الأولى المتزامن مع موجة البرد القارس وكثرة أمراض الإنفلونزا والتهاب القصبات الحاد الذي يوضحه أعداد المراجعين في قسم الأطفال في المشفى الوطني الذي يستقبل يومياً أكثر من ٢٠٠ طفل يتم تشخيص أكثر من ٨٠ حالة باليوم التهاب بالقصبات الأمر الذي أدى إلى تفكير كثير من العائلات بالامتناع عن إرسال أولادهم إلى المدارس مع عدم تأمين التدفئة ضمن الشعب الصفية.

بيّن مدير فرع المحروقات في السويداء خالد طيفور لـ«الوطن» أن ما يصل إلى المحافظة من المازوت يتراوح بين ٥ إلى ٦ صهاريج ونصف صهريج يومياً يتم توزيعها حسب الأولوية بين الزراعة التي يتم تخصيصها بواقع ٤ طلبات أسبوعياً والمياه بواقع ٣ أو ٤ طلبات بالأسبوع مع تخصيص كميات لقطاعات النقل والمياه والأفران والصحة، مؤكداً توزيع المتبقي من الكميات لزوم التدفئة للعائلات، مبيناً أن نسبة توزيع مازوت التدفئة بواقع ٥٠ ليتراً لكل أسرة بلغ نحو ٥٧ بالمئة مع توقعات بزيادة الكميات الموردة للمحافظة والمخصصة للتدفئة خلال الأيام القليلة القادمة.

أما ما يتعلق بمازوت التدفئة لزوم المدارس فأوضح طيفور أنه رغم قيام مديرية التربية بترصيد مبلغ ٣٠٠ مليون لزوم التدفئة للمدارس خلال العام الماضي إلا أن شح الكميات الواردة إلى المحافظة من المادة حال دون تزويد القطاع التربوي بتلك المخصصات الأمر الذي يحتاج إعادة ترصيد مبالغ جديدة مع بداية العام الحالي ليصار إلى تزويد المدارس بمخصصاتها من المازوت والذي سيؤدي إلى التأخير بتأمين المادة إلى ما بعد العطلة الانتصافية بالضرورة.

وفي الغضون كشف طيفور عن صدور قرار بزيادة مخصصات المحافظة من مادة البنزين بواقع صهريج يومياً لترتفع مخصصات المحافظة إلى أربعة صهاريج حيث يبدأ من الغد تخصيص المحطات بالمادة على أن يبدأ التوزيع من يوم السبت القادم.

ونوه بأن زيادة المخصصات ستنعكس إيجاباً على الكميات الموزعة على المحطات من البنزين كما ستنعكس بالضرورة على تقصير أيام استلام الرسائل.